

# بنعمور يدعو إلى تكريس الانسجام بين مجلس المنافسة والسلطة القضائية

Al Ahdate Al Maghribia 11 Février 2016



بنك المغرب، والوكالة الوطنية لتقنين المواصفات، ومجلس القيم المنقولة، واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بالتعاون مع السلطة القضائية، مشيراً في هذا السياق إلى التكامل بين أدوار مختلف أجهزة تقنين المنافسة.

وفي السياق نفسه، قال الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء، عبد الرزاق العمراني، إن العلاقة بين السلطتين تتميز بازدواجية الطعن والمساطر التي يفترض أن تكون متناسقة، من خلال التكامل والرقابة التي يمارسها القضاء على المجلس.

للإشارة، فإن التفاعل بين الهيئتين بإمكانه أن يتجسد عبر إمكانية استشارة المجلس من قبل المحاكم المختصة، وتقديم الطعون في القرارات المتخذة من قبل المجلس أمام الهيئات القضائية المختصة، والتنسيق بين المجلس ووكيل الملك المختص بالنسبة لإجراءات البحوث الميدانية وحجز الوثائق، علاوة على إحالة المجلس لبعض القضايا التي تم اتخاذ قرارات بخصوصها، على المحاكم قصد اتخاذ التدابير الجزرية المناسبة في ما يتعلق بالجانب الجنائي.

دعا عبد العالي بنعمور، رئيس مجلس المنافسة إلى خلق الانسجام بين المجلس والسلطة القضائية، من أجل تحقيق التكامل المنشود بين الجهتين. بنعمور الذي كان يتحدث مؤخراً أول أمس الثلاثاء بالرباط في ندوة صحفية حول «العلاقة بين مجلس المنافسة والقضاء»، أضاف أن تحقيق المنافسة الشريفة والشفافة، يتطلب تعبئة كافة المتدخلين، لاسيما السلطة القضائية، موضحاً بأن الإطار الجديد المنظم لكل من مجلس المنافسة والمحاكم المختصة، يضمن تكاملاً كفيلاً باحترام المنافسة.

الشيء نفسه، ذهب إليه محمد أبو العزيز مستشار رئيس مجلس المنافسة، الذي أشار إلى أن التفاعلية التي جاء بها الإطار القانوني الجديد، تحدد نوعية تطبيق نظام المنافسة بالمغرب، مؤكداً أن هناك العديد من التحديات التي تواجه ضمان الفعالية والتكامل والانسجام بين قرارات المؤسساتين.

وبدوره أوضح محمد المرنيسي، الأستاذ بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، أن المجلس يعمل بصفته سلطة إدارية ذات بعد عام، إلى جانب الأجهزة القطاعية الأخرى من قبيل